طبيعة النظام الحزبي وأثره على فعالية السياسات العامة في الانظمة شبة الديمقراطية (دراسة حالة العراق ما بعد 2003)

م.م. ياسمين احمد رشيد
الجامعة التقنية الوسطى / المعهد الطبي التقني / المنصور
yasmeenahmed@mtu.edu.iq

تاريخ استلام البحث:2026/4/20 تاريخ قبول النشر:2026/5/14 تاريخ النشر:2026/6/11

المستخلص: تمثل الأنظمة شبه الديمقراطية نموذجًا انتقاليًا يتسم بعدم اكتمال البناء الديمقراطي، حيث تتوافر بعض الآليات الشكلية كالدساتير والانتخابات والأحزاب، لكنها لا تعمل دائمًا وفق قواعد راسخة أو في إطار مؤسسي مستقر، ومن هنا، فإن دراسة طبيعة النظام الحزبي في هذه الأنظمة تكتسب أهمية خاصة، لأنها تكشف عن مدى قدرة الأحزاب على أداء وظائفها الحقيقية، ومدى إسهامها في دعم الاستقرار السياسي أو إضعافه.

وتُعدّ التجربة العراقية بعد عام 2003 مثالاً بارزًا على هذا النمط من الأنظمة، حيث مر العراق تحولًا سياسيًا كبيرًا أفضى إلى تبني التعددية الحزبية وإجراء انتخابات دورية، إلا أن هذه التحولات رافقتها تحديات عميقة تتعلق ببنية النظام السياسي، وطبيعة القوى الحزبية، وحدود المأسسة السياسية، وقد انعكس ذلك بشكل واضح على طبيعة النظام الحزبي، الذي اتسم بالتفكك والانقسام، وغلبة الانتماءات الفرعية، وضعف التنافس البرامجي.

الكلمات المفتاحية: الايديولوجية، التعددية، الحزبية، الديمقراطية، الانقسام

The nature of the party system and its impact on the effectiveness of public policies in semi-democratic systems: A case study of post-2003 Iraq

Assistant Lecturer. Yasmeen Ahmed Rashid
Middle Technical University / Al-Mansour Technical Medical Institute

Abstract: Semi-democratic regimes represent a transitional model characterized by an incomplete democratic structure; while certain formal mechanisms—such as constitutions, elections, and political parties—are present, they do not always operate according to established norms or within a stable institutional framework. Consequently, studying the nature of the party system in such regimes assumes particular significance, as it reveals the extent to which parties are capable of fulfilling their genuine functions and the degree to which they contribute to either bolstering or undermining political stability.

The Iraqi experience following 2003 stands as a prominent example of this type of regime. Iraq underwent a major political transformation that led to the adoption of multiparty pluralism and the holding of periodic elections; however, these shifts were accompanied by profound challenges concerning the structure of the political system, the nature of partisan forces, and the limits of political institutionalization. This reality was clearly reflected in the nature of the party system itself, which was characterized by fragmentation, the predominance of sub-national allegiances, and a dearth of programmatic competition.

Keywords: Ideology, Pluralism, Partisanship, Democracy, Fragmentation

المقدمة

طرأت على النظم السياسية المعاصرة تحولات عميقة في طبيعة بنيتها وآليات عملها، لا سيما في الدول التي انتقلت من أنماط الحكم السلطوي إلى أساليب أقرب إلى التعددية السياسية، حيث برزت الأنظمة شبه الديمقراطية بوصفها نمطًا هجينًا يجمع بين خصائص الديمقراطية من حيث الشكل، كوجود الدساتير والانتخابات والتعددية الحزبية، وبين ممارسات تقليدية أو غير مؤسسية تحدّ من فاعلية هذه الأدوات، وتُعدّ دراسة هذه الأنظمة ذات أهمية خاصة، لما تنطوي عليه من تعقيدات تؤثر بشكل مباشر على طبيعة الحكم ومخرجاته، ولا سيما في مجال السياسات العامة.

ويُشكّل النظام الحزبي أحد أهم مكونات النظام السياسي في هذه الأنظمة، إذ يضطلع بدور أساسي في تنظيم المشاركة السياسية، وصياغة البرامج، وتشكيل الحكومات، فضلًا عن إسهامه في توجيه عملية صنع القرار، غير أن طبيعة هذا النظام في الأنظمة شبه الديمقراطية غالبًا ما تتسم بالأنقسام وضعف المؤسسية، مما ينعكس على أدائه وعلى قدرته في تحقيق أهدافه، ومن هنا، فإن فهم خصائص النظام الحزبي وتحليل دوره في هذه السياقات يمثل مدخلًا أساسيًا لتفسير طبيعة الأداء السياسي وفعالية السياسات العامة.

وتُعدّ التجربة العراقية بعد عام 2003 نموذجًا واضحًا لهذه الإشكالية، حيث شهد العراق تحولًا سياسيًا كبيرًا تمثل في تبني نظام تعددي يقوم على الانتخابات والتنافس الحزبي، إلا أن هذا التحول لم يُفضِ إلى ترسيخ ديمقراطية مستقرة، بل أفرز نظامًا سياسيًا يتسم بسمات شبه ديمقراطية، وقد برز النظام الحزبي في هذا السياق بوصفه عنصرًا فاعلًا في تشكيل ملامح العملية السياسية، إلا أنه اتسم بجملة من الخصائص، مثل الانقسام والتعددية غير المنظمة، وغلبة الانتماءات القومية (العشائرية)، وضعف البرامج السياسية.

اولاً: أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من كونه يتناول موضوعًا حيويًا يمس جوهر العملية السياسية في العراق، ويرتبط بشكل مباشر بحياة المواطنين ومستوى الخدمات المقدمة لهم، فضلًا عن إسهامه في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بدراسة الأنظمة شبه الديمقراطية والنظم الحزبية في الدول الانتقالية.

ثانياً: اهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، في مقدمتها تحليل طبيعة النظام الحزبي في العراق بعد 2003، وبيان خصائصه الأساسية، فضلًا عن دراسة العلاقة بينه وبين بنية النظام السياسي شبه الديمقراطي، وصولًا إلى تقييم أثره في فعالية السياسات العامة.

ثالثاً: مشكلة البحث

تتمحور حول التساؤل الرئيس الآتي :ما طبيعة النظام الحزبي في العراق بعد العام 2003م، وكيف أثّر في فعالية السياسات العامة ضمن إطار نظام سياسي شبه ديمقراطي؟ ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من التساؤلات الفرعية، منها: ما خصائص النظام الحزبي في العراق؟ وما طبيعة العلاقة بينه وبين بنية النظام السياسي؟ وكيف ينعكس الانقسام الحزبي على عملية صنع السياسات العامة؟ وما مدى تأثير الأداء الحزبي على جودة الحوكمة والخدمات العامة؟

رابعاً: فرضية البحث

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن طبيعة النظام الحزبي في الأنظمة شبه الديمقراطية، ولا سيما في العراق بعد عام 2003، تتسم بالأنقسام وضعف المؤسسية والتعددية غير المنضبطة، الأمر الذي يؤثر سلبًا في فعالية السياسات العامة، ويحدّ من كفاءة عملية صنع القرار وتنفيذه.

خامساً: منهج البحث

يعتمد هذا البحث على منهجية علمية متكاملة تستند إلى توظيف عدد من المناهج والأدوات التحليلية، بما يتلاءم مع طبيعة الموضوع وأهدافه، ويأتي في مقدمة هذه المناهج المنهج الوصفي التحليلي، الذي يُستخدم في وصف طبيعة النظام الحزبي في العراق بعد عام 2003، وتحليل خصائصه الأساسية، فضلًا عن تفسير العلاقة بينه وبين بنية النظام السياسي.

سادساً: حدود البحث

1- الحدود الزمانية: تغطي الدراسة الفترة من 2003 إلى الوقت الحاضر، كونها تمثل مرحلة التحول السياسي بعد سقوط النظام السابق وبداية بناء النظام التعددي.

2- الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على جمهورية العراق بوصفها حالة تطبيقية للأنظمة شبه الديمقراطية.

سابعاً: هيكلية البحث

المبحث الأول: طبيعة النظام الحزبي في الأنظمة شبه الديمقراطية – دراسة حالة العراق بعد 2003

- **المطلب الأول: خصائص النظام الحزبي في العراق بعد 2003**
- **المطلب الثاني: علاقة النظام الحزبي ببنية النظام السياسي شبه الديمقراطي**

المبحث الثاني: أثر النظام الحزبي على فعالية السياسات العامة في العراق بعد 2003

- **المطلب الأول: تأثير الانقسام الحزبي على صناعة السياسات العامة**
- **المطلب الثاني: تداعيات الأداء الحزبي على جودة الحوكمة والخدمات العامة**

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

المبحث الأول

طبيعة النظام الحزبي في الأنظمة شبه الديمقراطية – دراسة حالة العراق بعد 2003

اتسم النظام الحزبي في العراق بعد عام 2003 تحولات عميقة ارتبطت بطبيعة التحول السياسي الذي أعقب سقوط النظام السابق، حيث انتقل البلد إلى نمط من التعددية الحزبية ضمن إطار سياسي يُصنّف غالبًا بوصفه شبه ديمقراطي، وعلى الرغم من إقرار دستور دائم وتنظيم انتخابات دورية، فإن البيئة التي نشأ فيها النظام الحزبي لم تكن مستقرة أو مكتملة الشروط المؤسسية، الأمر الذي انعكس بوضوح على خصائص هذا النظام وطبيعة أدائه [1: ص55–56].

اتسمت الساحة الحزبية بظهور عدد كبير من الأحزاب والتيارات السياسية التي اختلفت في مرجعياتها الفكرية والأيديولوجية، غير أن هذا التنوع لم يتحول إلى تعددية سياسية منتجة بقدر ما قاد إلى حالة من الأنقسام وعدم الاستقرار[2: ص78] ، فقد أدى تشتت القوى السياسية إلى صعوبة إفراز كتل سياسية متماسكة قادرة على تشكيل حكومات مستقرة، وأصبحت عملية تشكيل الحكومات قائمة على التوافقات السياسية المعقدة التي تُبنى في كثير من الأحيان خارج الأطر المؤسسية الرسمية، وهو ما أضعف من وضوح المسؤولية السياسية وأثر على فعالية الأداء الحكومي[3: ص78].

المطلب الأول

خصائص النظام الحزبي في العراق بعد 2003

شهد العراق بعد عام 2003م تحولًا جذريًا في بنيته السياسية، تمثل بالانتقال من نظام سلطوي مركزي إلى نظام تعددي ظاهري يقوم على التنافس الحزبي والانتخابات الدورية، إلا أن هذا التحول لم يفضِ إلى ترسيخ ديمقراطية راسخة بقدر ما أفرز نظامًا سياسيًا يمكن تصنيفه ضمن الأنظمة شبه الديمقراطية، حيث تتداخل فيه الممارسات الديمقراطية الشكلية مع أنماط تقليدية وغير مؤسسية في إدارة السلطة، وفي هذا السياق [4: ص137] ، برز النظام الحزبي كأحد أهم مكونات العملية السياسية، لكنه اتسم بجملة من الخصائص التي أثرت بشكل مباشر على طبيعة الحكم وفعالية السياسات العامة[5: ص127].

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

أولًا، يتسم النظام الحزبي في العراق بعد 2003 بالتعددية الحزبية المفرطة أو ما يُعرف بـ"الأنقسام الحزبي"، إذ مرت الساحة السياسية ظهور عدد كبير من الأحزاب والتيارات السياسية ذات الخلفيات الأيديولوجية والقومية والطائفية المختلفة، وقد أدى هذا التعدد إلى إضعاف القدرة على تشكيل حكومات مستقرة ذات برامج واضحة، حيث أصبحت عملية تشكيل الحكومة تعتمد على التوافقات والصفقات السياسية أكثر من اعتمادها على نتائج انتخابية حاسمة، كما ساهم هذا الأنقسام في تشتت الأصوات الانتخابية وغياب الكتل الكبرى القادرة على قيادة العملية السياسية بشكل منظم[6: ص84].

ثانيًا، يغلب على الأحزاب السياسية في العراق الطابع الهوياتي، إذ ترتكز معظمها على أسس طائفية أو قومية أو مناطقية، بدلًا من أن تقوم على برامج سياسية واقتصادية واضحة، وقد أدى ذلك إلى تعزيز الانقسام المجتمعي بدلًا من تجاوزه [7: ص15] ، حيث أصبحت الأحزاب تمثل مكونات اجتماعية محددة وتسعى للدفاع عن مصالحها الضيقة، مما انعكس سلبًا على مفهوم المواطنة وعلى بناء دولة المؤسسات، كما أسهم هذا الطابع في ترسيخ مبدأ المحاصصة السياسية الذي أصبح أحد السمات البنيوية للنظام السياسي العراقي[8: ص61].

ثالثًا، يعاني النظام الحزبي من ضعف المؤسسية داخل الأحزاب نفسها، إذ تفتقر العديد من الأحزاب إلى الهياكل التنظيمية الديمقراطية، وتعتمد في إدارتها على الزعامات الفردية أو القيادات الكاريزمية، وغالبًا ما تغيب آليات تداول السلطة داخل الحزب، مما يؤدي إلى احتكار القرار من قبل نخبة محدودة، كما أن ضعف الشفافية والمساءلة داخل الأحزاب ينعكس على أدائها في مؤسسات الدولة، ويحد من قدرتها على تمثيل مصالح الناخبين بشكل فعّال[9: ص143].

رابعًا، تتسم الأحزاب السياسية في العراق بضعف البرامج السياسية، حيث تفتقر العديد منها إلى رؤى واضحة ومتكاملة لمعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وغالبًا ما تتركز الحملات الانتخابية على الشعارات العامة أو الخطاب التعبوي المرتبط بالهوية، بدلًا من تقديم خطط عملية قابلة للتنفيذ، وقد أدى ذلك إلى غياب التنافس البرامجي الحقيقي، وتحول العملية الانتخابية إلى منافسة على النفوذ والموارد بدلًا من كونها وسيلة لاختيار أفضل السياسات[10: ص258].

خامسًا، برز تأثير العوامل الخارجية في تشكيل وتوجيه النظام الحزبي في العراق، حيث ارتبطت بعض الأحزاب بقوى إقليمية أو دولية، ما أثر على استقلالية القرار السياسي الوطني، وقد ساهم هذا العامل في تعقيد المشهد الحزبي وزيادة حدة الاستقطاب، فضلًا عن إضعاف ثقة المواطنين بالعملية السياسية برمتها[11: ص231].

يمكن القول إن النظام الحزبي في العراق بعد 2003 يجسد نموذجًا للتعددية غير المنظمة في إطار نظام شبه ديمقراطي، حيث تتوافر الآليات الديمقراطية الشكلية، لكنها لا تُترجم إلى ممارسات فعالة تؤدي إلى إنتاج حكومات كفوءة وسياسات عامة ناجحة، إن هذه الخصائص مجتمعة أسهمت في إضعاف الأداء الحكومي، وأثرت سلبًا على قدرة الدولة في تحقيق التنمية والاستقرار السياسي [12:ص241].

المطلب الثاني

علاقة النظام الحزبي ببنية النظام السياسي شبه الديمقراطي

تُشكّل العلاقة بين النظام الحزبي وبنية النظام السياسي أحد المحاور الجوهرية في فهم طبيعة الأنظمة شبه الديمقراطية، إذ لا يمكن تحليل أداء هذه الأنظمة أو تقييم مخرجاتها دون الوقوف على طبيعة التفاعل القائم بين الفاعلين الحزبيين والمؤسسات السياسية التي يعملون ضمنها، فالنظام الحزبي لا يُعدّ مجرد إطار للتنافس على السلطة، بل هو جزء بنيوي من النظام السياسي ذاته، يسهم في تشكيله كما يتأثر به، في علاقة جدلية معقدة تتداخل فيها الأبعاد المؤسسية مع العوامل الاجتماعية والتاريخية [13:ص57].

وفي الحالة العراقية بعد عام 2003، تتجسد هذه العلاقة بوضوح في سياق التحول السياسي الذي أعقب سقوط النظام السابق، حيث أُنشئ نظام سياسي جديد يستند من حيث الشكل إلى المبادئ الديمقراطية، كالتعددية الحزبية والانتخابات الدورية والفصل بين السلطات[14 : ص34] ، إلا أن التطبيق العملي لهذه المبادئ جاء محاطًا بجملة من التحديات البنيوية، ما جعل النظام السياسي أقرب إلى نموذج الأنظمة شبه الديمقراطية، وفي هذا الإطار، نشأ نظام حزبي يعكس هذه الازدواجية، حيث يجمع بين مظاهر التعددية والانفتاح من جهة، وأنماط التنافس غير المؤسسي والتوافقات المغلقة من جهة أخرى [15 : ص73].

لقد أسهمت طبيعة النظام الحزبي في العراق في تكريس نمط محدد من بنية النظام السياسي، يمكن وصفه بنظام "التوازنات التوافقية" [16: ص87] ، حيث لا تُحسم السلطة من خلال نتائج انتخابية حاسمة، بل عبر مفاوضات معقدة بين القوى الحزبية المختلفة، هذا النمط من التفاعل جعل من العملية السياسية عملية مستمرة لإعادة توزيع النفوذ بين الفاعلين السياسيين، بدلًا من أن تكون آلية دورية لتجديد الشرعية السياسية، ومن هنا، فإن الانتخابات، على الرغم من أهميتها، لم تعد تمثل العامل الحاسم في تشكيل السلطة، بل أصبحت جزءًا من مسار أوسع تحكمه اعتبارات التوازن بين القوى الحزبية[17: ص:51].

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

وفي المقابل، أثّرت بنية النظام السياسي شبه الديمقراطي بشكل مباشر على طبيعة النظام الحزبي، حيث أفرزت بيئة تسمح بظهور عدد كبير من الأحزاب دون أن تفرض عليها متطلبات الاندماج أو التكتل في أطر سياسية كبرى، فغياب الحوافز المؤسسية لتشكيل كتل حزبية متماسكة، إلى جانب اعتماد نظام انتخابي لا يعزز بالضرورة الاستقرار الحزبي، أدى إلى استمرار حالة الأنقسام والتعددية غير المنظمة، وهذا بدوره انعكس على طبيعة التمثيل السياسي، حيث باتت الأحزاب تمثل في كثير من الأحيان مصالح فئوية أو ضيقة، بدلًا من أن تعبر عن برامج وطنية شاملة[18: ص64].

ومن أبرز مظاهر التفاعل بين النظام الحزبي وبنية النظام السياسي في العراق، ظاهرة "تسييس الدولة"، حيث لم تعد الحدود واضحة بين الحزب والدولة، بل أصبح هناك تداخل ملحوظ بينهما، فالأحزاب، بحكم مشاركتها في السلطة[19: ص99–100] ، سعت إلى ترسيخ نفوذها داخل مؤسسات الدولة، سواء من خلال التعيينات الإدارية أو من خلال التأثير على مسارات صنع القرار، وقد أدى ذلك إلى إضعاف حيادية المؤسسات العامة، وتحويلها في بعض الأحيان إلى أدوات لخدمة المصالح الحزبية، وهو ما يتعارض مع مبادئ الحكم الرشيد ويؤثر سلبًا على كفاءة الإدارة العامة[20: ص63].

كما أن العلاقة بين النظام الحزبي والنظام السياسي شبه الديمقراطي في العراق أسهمت في إضعاف مبدأ المساءلة السياسية، إذ أن مشاركة معظم الأحزاب الكبرى في السلطة ضمن حكومات ائتلافية واسعة، جعل من الصعب تحديد المسؤولية عن الإخفاقات أو الفشل في تنفيذ السياسات العامة، فغياب الفصل الواضح بين الحكومة والمعارضة أدى إلى تراجع دور الرقابة البرلمانية، وأضعف من فعالية الآليات الديمقراطية التي يُفترض أن تضمن محاسبة السلطة التنفيذية، وبهذا المعنى، فإن النظام الحزبي لم يسهم في تعزيز الديمقراطية بقدر ما ساهم في إعادة إنتاج أنماط من الحكم التوافقي التي تحدّ من ديناميكية النظام السياسي[21: ص44].

ولا يقتصر تأثير هذه العلاقة على الجانب المؤسسي، بل يمتد ليشمل البعد الاجتماعي، حيث أسهمت الأحزاب، من خلال ارتباطها بهويات فرعية، في إعادة تشكيل المجال السياسي على أسس طائفية وقومية، وقد انعكس ذلك على بنية النظام السياسي، الذي أصبح بدوره قائمًا على مبدأ توزيع السلطة بين مكونات محددة، بدلًا من أن يستند إلى مفهوم المواطنة المتساوية، هذا التداخل بين البعد الحزبي والبنية الاجتماعية للنظام السياسي أدى إلى تكريس الانقسام المجتمعي، وجعل من الصعب بناء هوية وطنية جامعة[22: ص312].

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

ومن زاوية أخرى، فإن هذه العلاقة أثّرت بشكل مباشر على عملية صنع السياسات العامة، حيث أصبحت هذه العملية خاضعة لتوازنات حزبية معقدة، تفرض في كثير من الأحيان حلولًا وسطية لا تعكس بالضرورة الكفاءة أو الفعالية، فالأحزاب، في سعيها للحفاظ على مواقعها داخل السلطة، تميل إلى تجنب القرارات الجذرية التي قد تثير خلافات بينها[23: ص124]، مما يؤدي إلى تبني سياسات جزئية أو مؤقتة لا تعالج المشكلات بشكل جذري، كما أن تضارب المصالح بين القوى الحزبية المختلفة يعرقل تنفيذ السياسات، ويؤدي إلى بطء في الاستجابة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية[24:ص82].

وفي هذا الإطار، تبرز إشكالية أخرى تتمثل في عدم استقرار التحالفات الحزبية، حيث تتغير هذه التحالفات بشكل مستمر وفقًا لمصالح آنية، دون أن تستند إلى أسس أيديولوجية أو برنامجية واضحة، هذا التغير المستمر ينعكس على بنية النظام السياسي، ويجعلها عرضة للتقلب وعدم الاستقرار، كما يؤثر على استمرارية السياسات العامة، التي قد تتغير بتغير موازين القوى داخل النظام[25: ص91].
كما أن ضعف الثقافة الديمقراطية، سواء داخل الأحزاب أو في البيئة السياسية العامة، أسهم في تعميق هذه الإشكاليات، حيث لم تُرسّخ بعد قيم التعددية والتسامح وقبول الآخر بشكل كافٍ، وقد أدى ذلك إلى بروز ممارسات سياسية تقوم على الإقصاء أو الاحتكار، بدلًا من التنافس الحر، وهو ما يتناقض مع متطلبات بناء نظام سياسي ديمقراطي فاعل [26: ص88–89].

ومن خلال النظر إلى هذه العلاقة ضمن إطارٍ أشمل، يتبين أنها تقوم على نمط من الاعتماد المتبادل السلبي، إذ يسهم كلٌّ من النظام الحزبي وبنية النظام السياسي في تعزيز مواطن الضعف لدى الآخر بدلًا من دعم عملية التطور المؤسسي. فالنظام الحزبي، بخصائصه الراهنة، يكرّس سمات النظام شبه الديمقراطي، كضعف المؤسسية وتراجع فاعلية المساءلة، في حين يوفّر النظام السياسي بيئة تساعد على استمرار هذه الاختلالات وإعادة إنتاجها، الأمر الذي يقود إلى حالة من الجمود السياسي ويحدّ من فرص الإصلاح والتطوير الديمقراطي[27: ص89].

ومن خلال تحليل هذه العلاقة في إطارٍ أوسع، يمكن ملاحظة أنها تعكس نمطًا من الاعتماد المتبادل السلبي، إذ يسهم كلٌّ من النظام الحزبي وبنية النظام السياسي في تكريس أوجه الضعف لدى الآخر بدلًا من تعزيز مسارات التطور المؤسسي فالنظام الحزبي، بخصائصه الراهنة، يعزز سمات النظام شبه الديمقراطي، كضعف المؤسسية وتراجع فاعلية المساءلة، في حين يوفّر النظام السياسي بيئة تتيح استمرار هذه الاختلالات وإعادة إنتاجها، الأمر الذي يقود إلى حالة من الجمود السياسي ويحدّ من فرص الإصلاح والتطوير الديمقراطي.

لذلك فإن معالجة هذه الإشكالية تتطلب إصلاحًا متزامنًا يشمل كلا الجانبين، إذ لا يمكن تطوير النظام السياسي دون إصلاح النظام الحزبي[28: ص 15] ، ولا يمكن تعزيز دور الأحزاب دون توفير بيئة سياسية ومؤسسية داعمة، ويتطلب ذلك إعادة النظر في القوانين المنظمة للعمل الحزبي، وتطوير النظام الانتخابي بما يعزز الاستقرار السياسي، فضلاً عن تعزيز الشفافية والمساءلة داخل مؤسسات الدولة[29:ص 81-82].

المبحث الثاني

أثر النظام الحزبي على فعالية السياسات العامة في العراق بعد العام 2003

يمثل النظام الحزبي أحد المرتكزات الأساسية في تحديد طبيعة السياسات العامة ودرجة فعاليتها في أي نظام سياسي، إذ تؤدي الأحزاب دور الوسيط بين المجتمع والدولة، وتشارك بصورة مباشرة في صياغة القرارات العامة وتنفيذها، وفي الأنظمة شبه الديمقراطية، تكتسب هذه العلاقة أهمية مضاعفة، نظرًا لكونها تتسم بدرجة عالية من التعقيد والتداخل بين الاعتبارات السياسية والمؤسسية، وهو ما ينعكس بوضوح على مخرجات السياسات العامة، اذ انتقل العراق إلى نظام سياسي قائم على التعددية الحزبية والانتخابات الدورية، إلا أن هذه التعددية لم تتطور ضمن إطار مؤسسي مستقر، بل ارتبطت في كثير من الأحيان بالانقسامات الطائفية والقومية والمناطقية، مما جعل الأحزاب السياسية تميل إلى تمثيل الهويات الفرعية أكثر من تمثيلها للمصلحة الوطنية العامة. ونتيجة لذلك، أصبحت عملية صنع السياسات العامة خاضعة إلى حد كبير لمنطق التوافقات السياسية والمحاصصة الحزبية، بدلًا من اعتمادها على معايير الكفاءة والتخطيط الاستراتيجي.[30: ص81-82] وهذا ما سنتكلم عليه في المطلبين التاليين:-

المطلب الأول

تأثير الانقسام الحزبي على صناعة السياسات العامة

ففي الحالة العراقية بعد عام 2003، برز النظام الحزبي بوصفه فاعلًا رئيسيًا في توجيه السياسات العامة، إلا أن خصائصه التي اتسمت بالأنقسام والانقسام وضعف المؤسسية، أسهمت في إضعاف قدرة الدولة على إنتاج سياسات فعالة ومستقرة، فقد أُنشئت مؤسسات سياسية جديدة يفترض أن تعمل وفق مبادئ الديمقراطية، غير أن طبيعة التفاعل الحزبي داخل هذه المؤسسات أدت إلى تحويلها في كثير من الأحيان إلى ساحات للتنافس على النفوذ، بدلًا من كونها أدوات لتحقيق الصالح العام [31:ص64-65].

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

إن فعالية السياسات العامة لا تقاس فقط بمدى قدرتها على معالجة المشكلات، بل كذلك بمدى اتساقها واستمراريتها وقدرتها على الاستجابة لمتطلبات المجتمع، وفي هذا السياق، يتضح أن النظام الحزبي في العراق لم يسهم بالشكل المطلوب في تعزيز هذه الفعالية، بل كان في بعض الأحيان أحد العوامل التي أعاقت تحقيقها، نتيجة لتغليب المصالح الحزبية على الاعتبارات المهنية والوطنية[32:ص57].

يسعى هذا المبحث إلى تحليل أثر النظام الحزبي على فعالية السياسات العامة في العراق، من خلال تسليط الضوء على الكيفية التي يؤثر بها الانقسام الحزبي على عملية صنع السياسات، ومدى انعكاس ذلك على كفاءة الأداء الحكومي واستقرار القرار السياسي[33: ص58].

تعد ظاهرة الانقسام الحزبي احد فروع علم السياسة المرتبط بعلم الاجتماع السياسي لاسيما من حيث اعتماده على مؤشرات اجتماعية تبحث في تفسير الظاهرة السياسية وتاثيرها في الواقع الحزبي كواحدة من ابرز خصائص الأحزاب[34: ص67]. كذلك فان الانقسام الحزبي والذي من ابرز من قام بتعريفه هو تعريف الايطالي اندرا ستيرون والذي عرفه بانه خروج فصيل من الحزب الذي ينتمي اليه والانظمام الى حزب اخر او تاسيس حزب جديد وهو نتاجا لقرار قصيل بالابتعاد والانفصال عن الحزب اما دوغلاس راي وميشل تايلور فانهم يعرفان الانقسام الاجتماعي بانه يمثل معيار تجزئة المجموعة الكبيرة الى وحدات صغيرة تؤثر بشكل اني على اعضاء المجتمع الامر الذي يؤدي الى حدوث انقسامات سياسية مختلفة تظهر بشكل واضح من خلال العملية الانتخابية وايضا ضمن عضوية التنظيمات المتعددة[35: ص319–320] ، احد اوجه الصراع السياسي على المستوى الداخلي للحزب ويضهر خلال احداث شرخا داخل الحزب الام يؤدي ظهور حزب او عدة احزاب جديدة' كما وتلعب توجهات الحزب وطبيعته التنظيمية الداخلية دورا في الدفع باتجاه الانقسام الحزبي خاصة اذا اتخذت قرارات الحزب ومواقفه نظاما مركزيا من قبل قيادة الحزب دون مشاركة اللاعضاء تعقبها مرحلة الصراع الداخلي ولعل ابرز ما يميز هذه المرحلة الاستقطاب الشديد بين فصائل الحزب والتي تتميز بكونها ذات افكار ومصالح متباينة ثم تاتي مرحلة الصراع بين الفصائل المتنازعة ويصبح حينها مسالة التوافق امرا صعبا حينها يلجا رئيس الحزب الى محاولة الحفاظ على كيان حزبه فاما ان يحاول توزيع المناصب السياسية بين الفصائل المتنازعة بغية الحفاظ على وحدة الحزب اويقوم بتمييز فصيل على فصيل اخر فلايجد الفصيل الاقل حضا في تولي المناصب خيارا سوى الانشقاق[35: ص319–320].

وبالمقابل نجد ان الانشقاق الحزبي لاتحدث بشكل مفاجيء وانما تمر بعدة مراحل اولها مرحلة المعارضة الداخلية تعقبها مرحلة الصراع الداخلي والانقسام الحزبي ناجم عن الانقسام بنية اجتماعية الى مجموعات رئيسية واخرى فرعية

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

تتبع توجهات سياسية وفكرية متباينة وتتحدد هذه الانقسامات التي تقع على مستوى الطبقات او المراتب والطبقات الاجتماعية وفي مجال اخر تكون حالة الانقسام الحزبي ناجمة عن الانقسام الجغرافي وقد عبر عنها المفكر الامريكي (اوليفة دور هاميل)[36:ص159] بالقول انها التغيير الذي يستعمل للدلالة عن خطوط الانشطار في صميم المجتمعات السياسية تكون نتيجة لتعدد النزاعات وتنوعها وهو ما تميز به تاريخ المجتمعات وتشكل حين ذاك الاحزاب السياسية عوامل الحفاظ على هذه الانشقاقات كما تعبر عن قوى اندماجية يتيح اصباغ الصفة المؤسسية على عملية التعارض الاجتماعي[37: ص319- ص320].

هنالك اتجاهات عدة لتفسير ظاهرةالانشقاق الحزبي يمكن اجمالها بالاتي[38: ص12] :

1- اتجاه يمثل بيئة النظام الحزبي:- يتناول هذا الاتجاه شكل النظام الانتخابي وضوابط تاسيس الاحزاب السياسية.

2- اتجاه يمثل البيئة الداخلية للاحزاب السياسية:-يرتكز هذا الاتجاه على عاملين العامل الاول يركز على طبيعة الديمقراطية الداخلية واشراك الاعضاء في المداولات الداخلية المتعلقة بعملية صنع القرار الحزبي واما لعامل الثاني يمثل مدى الانسجام الايديولوجي بين اعضاء الحزب الواحد بغياب هذين العاملين قد يرجح احتمالات انشقاق تيارات داخل الحزب وانضمامها لحزب اخر وتاسيس حزب جديد[39 : ص 34].

3- اتجاه يمثل النخب والقيادات الحزبية:-ويركز هذا الاتجاه على مهارة القيادة الحزبية وقدرتها على التعاطي مع الازمات الداخلية للحزب واحتواء الاعضاء ذو التوجهات الفكرية الاجتماعية والثقافية المتباينة [40: ص 45-46].

يُعدّ النظام الحزبي أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها البناء السياسي في مختلف الأنظمة، لما يؤديه من دور محوري في تنظيم التنافس على السلطة، وتأطير المشاركة السياسية، وربط المجتمع بمؤسسات الدولة، وتتباين طبيعة هذا النظام تبعًا لاختلاف الأنماط السياسية، إذ يأخذ في الأنظمة الديمقراطية المستقرة طابعًا مؤسسيًا قائمًا على التنافس البرامجي، في حين يتسم في الأنظمة غير الديمقراطية بالضعف أو الشكلية، أما في الأنظمة شبه الديمقراطية، فإنه يتخذ طابعًا مركبًا يجمع بين مظاهر التعددية السياسية من جهة، واستمرار بعض الممارسات غير المؤسسية من جهة أخرى[41:ص45-46].

وفي ضوء ما تقدم، يتضح أن الانقسام الحزبي يمثل أحد أبرز التحديات التي تواجه فعالية السياسات العامة في العراق بعد 2003، إذ يؤدي إلى إضعاف عملية صنع القرار، ويعرقل تنفيذ السياسات، ويحدّ من استمراريتها، ومن ثم، فإن

تعزيز فعالية السياسات العامة يتطلب العمل على تقليل حدة هذا الانقسام، من خلال تطوير النظام الحزبي باتجاه مزيد من المؤسسية والتماسك، وتعزيز التنافس البرامجي، بما يسهم في تحقيق الاستقرار السياسي وتحسين الأداء الحكومي[42:ص123].

المطلب الثاني

تداعيات الأداء الحزبي على جودة الحوكمة والخدمات العامة

تُعدّ جودة الحوكمة ومستوى الخدمات العامة من أهم المؤشرات التي يُقاس من خلالها نجاح النظام السياسي وقدرته على تحقيق تطلعات المجتمع، إذ تعكس هذه الجوانب مدى كفاءة المؤسسات العامة وفاعلية السياسات المتبعة في إدارة الموارد وتقديم الخدمات، وفي الأنظمة شبه الديمقراطية، تتأثر هذه المؤشرات بشكل كبير بطبيعة الأداء الحزبي[43: ص273] ، نظرًا للدور المحوري الذي تلعبه الأحزاب في تشكيل الحكومات وتوجيه السياسات العامة، وفي الحالة العراقية بعد عام 2003، تبرز العلاقة بين الأداء الحزبي وجودة الحوكمة بوصفها علاقة معقدة تتداخل فيها العوامل السياسية والمؤسسية، ما يجعل من تحليلها مدخلًا أساسيًا لفهم طبيعة الإخفاقات التي واجهتها الدولة في هذا المجال[44: ص45] .

لقد أفرز النظام الحزبي في العراق نمطًا من الأداء السياسي الذي اتسم بدرجة من التداخل بين المصالح الحزبية وإدارة الشأن العام، حيث لم تقتصر وظيفة الأحزاب على التنافس للوصول إلى السلطة، بل امتدت لتشمل السعي إلى ترسيخ النفوذ داخل مؤسسات الدولة، هذا التداخل أدى إلى إضعاف مبادئ الحوكمة الرشيدة، التي تقوم على الشفافية والمساءلة وسيادة القانون والكفاءة في إدارة الموارد، إذ أصبحت هذه المبادئ خاضعة في كثير من الأحيان للاعتبارات الحزبية الضيقة[45:ص96].

ومن أبرز تداعيات الأداء الحزبي على جودة الحوكمة في العراق، ظاهرة تسييس الإدارة العامة، حيث سعت الأحزاب إلى توظيف مؤسسات الدولة لخدمة أهدافها السياسية، من خلال التأثير على التعيينات في المناصب الإدارية، أو من خلال توجيه السياسات بما يحقق مكاسب آنية، وقد أدى ذلك إلى إضعاف مبدأ الجدارة والكفاءة، واستبداله بمعايير الولاء والانتماء الحزبي، وهو ما انعكس سلبًا على أداء المؤسسات الحكومية، وأدى إلى تراجع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين[46 : ص32-33].

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

كما أن هذا النمط من الأداء الحزبي أسهم في إضعاف مبدأ المساءلة، حيث أصبح من الصعب محاسبة المسؤولين عن الإخفاقات نتيجة لتداخل الأدوار بين القوى السياسية المشاركة في السلطة، فالحكومات الائتلافية التي تشكلت بعد 2003 ضمت في الغالب معظم القوى السياسية الرئيسية، الأمر الذي أضعف من وجود معارضة حقيقية قادرة على ممارسة الرقابة الفعالة، ونتيجة لذلك، تراجعت فعالية المؤسسات الرقابية، وأصبحت عملية المساءلة خاضعة للتوازنات السياسية بدلًا من أن تستند إلى معايير قانونية ومهنية واضحة[47:ص22-25].

عمل الأداء الحزبي الى تكريس أنماط من الفساد الإداري والمالي، حيث تم توظيف الموارد العامة في بعض الأحيان لتحقيق مكاسب حزبية أو شخصية، وقد ارتبط ذلك بضعف الرقابة وغياب الشفافية، فضلًا عن وجود شبكات من المصالح المتبادلة بين الفاعلين السياسيين، ما جعل من الفساد ظاهرة بنيوية يصعب معالجتها في ظل استمرار نفس الأنماط من الأداء الحزبي، ولا يقتصر أثر هذا الفساد على الجانب المالي، بل يمتد ليؤثر على جودة السياسات العامة وعلى ثقة المواطنين بالدولة[44: ص274].

ومن ناحية أخرى، فإن تأثير الأداء الحزبي على الخدمات العامة يظهر بوضوح في التفاوت في مستوى هذه الخدمات، سواء من حيث الجودة أو التوزيع الجغرافي، فبعض المناطق قد تحظى باهتمام أكبر نتيجة لاعتبارات سياسية أو انتخابية، في حين تعاني مناطق أخرى من نقص حاد في الخدمات الأساسية، هذا التفاوت يعكس غياب التخطيط الاستراتيجي الشامل، ويؤكد أن توزيع الموارد لا يتم دائمًا وفقًا لاحتياجات المجتمع، بل وفقًا لمعادلات النفوذ الحزبي[48: ص45].

كما أن ضعف التنسيق بين المؤسسات الحكومية، الناتج عن تعدد الانتماءات الحزبية داخل الجهاز التنفيذي، أدى إلى حالة من التداخل والازدواجية في الصلاحيات، مما أثر على كفاءة تقديم الخدمات، فكل وزارة أو جهة حكومية قد تعمل وفق أولويات الحزب الذي تنتمي إليه، دون وجود رؤية موحدة على مستوى الدولة، الأمر الذي يعرقل تنفيذ السياسات ويؤدي إلى هدر الموارد[49:ص 147-148].

حيث اسهم الأداء الحزبي في إضعاف التخطيط طويل الأمد، حيث تميل الأحزاب إلى التركيز على تحقيق نتائج سريعة تعزز من رصيدها السياسي، بدلًا من الاستثمار في مشاريع استراتيجية تتطلب وقتًا وجهدًا كبيرين، هذا التوجه أدى إلى غلبة السياسات قصيرة الأجل، التي قد تحقق بعض المكاسب المؤقتة، لكنها لا تسهم في بناء بنية تحتية مستدامة أو في معالجة المشكلات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد والمجتمع [49 : 149].

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

كما أن غياب الرؤية الموحدة بين القوى الحزبية المختلفة أدى إلى تكرار التجارب الفاشلة أو عدم الاستفادة من الخبرات السابقة، حيث تتغير السياسات بتغير الحكومات أو القيادات، دون وجود آليات فعالة لتقييم الأداء أو البناء على النجاحات، هذا الوضع يعكس ضعف الذاكرة المؤسسية، ويؤدي إلى استمرار المشكلات دون حلول جذرية [50 : ص45].

الخاتمة

للأداء الحزبي أثر على العلاقة بين المواطن والدولة، حيث أدى تراجع جودة الخدمات وانتشار الفساد إلى إضعاف الثقة بالمؤسسات الحكومية، وقد انعكس ذلك في تزايد الشعور بعدم الرضا، وظهور حركات احتجاجية تطالب بالإصلاح وتحسين مستوى الخدمات، هذه الاحتجاجات تُعد مؤشرًا على وجود خلل في منظومة الحوكمة، وترتبط بشكل مباشر بطبيعة الأداء الحزبي الذي لم يتمكن من تلبية تطلعات المواطنين، كما أن ضعف الحوكمة نتيجة الأداء الحزبي أدى إلى تقليص قدرة الدولة على مواجهة الأزمات، سواء كانت اقتصادية أو أمنية أو صحية، إذ تتطلب هذه الأزمات وجود مؤسسات قوية وقادرة على اتخاذ قرارات سريعة وفعالة، إلا أن الواقع يشير إلى أن الانقسامات الحزبية والتنافس على النفوذ يعرقلان في كثير من الأحيان عملية الاستجابة، ويؤديان إلى تأخير اتخاذ القرارات أو إلى اتخاذ قرارات غير فعالة.

حيث إن تداعيات الأداء الحزبي على الحوكمة والخدمات العامة في العراق تعكس إشكالية بنيوية تتعلق بطبيعة النظام السياسي ككل، حيث لا يزال هذا النظام يعاني من ضعف في المؤسسية ومن هيمنة الاعتبارات غير الرسمية على عملية صنع القرار، وهذا ما يجعل من إصلاح الأداء الحزبي شرطًا أساسيًا لتحسين جودة الحوكمة وتعزيز فعالية الخدمات العامة، كما أن معالجة هذه التداعيات تتطلب تبني مجموعة من الإصلاحات التي تستهدف تعزيز الشفافية والمساءلة، وتطوير النظام الإداري بما يضمن استقلاليته عن التأثيرات الحزبية، فضلاً عن تعزيز دور المؤسسات الرقابية وتفعيل القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد، كذلك، فإن تطوير النظام الحزبي باتجاه مزيد من التنافس البرامجي يمكن أن يسهم في تحسين جودة السياسات العامة، ومن ثم تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين. لذلك فقد خرج البحث بعدة استنتاجات وتوصيات نذكر منها التالي:

اولاً: الاستنتاجات:

1. ان العراق بإمتدادهِ التاريخي الطويل قد عرف التعددية الحزبية لاعتباره جزء من هذا العالم سواء في ماضيه او في حاضره.

2. إن ثمت علاقة وطيدة بين التعددية الايديولوجية والتعددية الحزبية ، إذ كثيرا ما تنتظم الايديولوجيات في أحزاب ، تتبنى الأحزاب أحد الايديولوجيات وان التعددية الايديولوجية ، وان ظهر رأي يقول نهاية عصرها إلا أنها لا تزال مستمرة ، وإنها جاءت نتيجة اختلاف تصورات الناس وأفكارهم حول الكون والإنسان والحياة.

3. ان جذور التعددية الحزبية تعود الى العصر القديم قدم الظاهرة الحزبية وهو ترتبط إرتباطاً وثيق الصلة بنشوء السلطة لانها في حقيقتها المجردة عبارة عن تيارات واتجاهات تؤثر في اتجاهات السلطة السياسية واساليبها. لذلك نؤكد على وجودها في الحضارات القديمة وان كانت تلبس ثوباً آخر غير الذي نراه اليوم وتمتلك قوة في التاثير اقل ما نراه في العصر الحديث.

4. لاحظنا ان جميع القوانين الخاصة بالاحزاب في العراق لم تشترط عدداً كبيراً لانشاء الحزب السياسي فيماعدا مشروع قانون الاحزاب السياسية لسنة 2011 حيث اشترط (2000) عضوا كشرط لتأسيس اي حزب سياسي وهو امر مبالغ فيه فكيف يتسنى للاحزاب الناشئة الجديدة استيفاء هذا العدد.

5. ما يتعلق بانواع النظم الحزبية فأن نظام الحزب الواحد يناقض التعددية الحزبية بل ينافي حتى الديمقراطية ، وذلك ان مصطلح الحزب نفسه. يقتضي تعدد الاحزاب ، إذ لا يتصور الصراع السياسي والتعددية الحزبية مختلف الاتجاهات دون وجود حزبين او اكثر ، ولا سيما وأن نظام الحزب الواحد قد أقترن بالانظمة الفاشية والدكتاتورية.

ثانياً: التوصيات

1. بخصوص المادة (32) فلا داعي لوجودها لان كل الامور الواردة فيها يفترض وجودها في النظام الداخلي وهو الذي يحدد التفاصيل الخاصة بإجتماعات الحزب وطريقة الدعوة لها والذهاب وما إلى ذلك.
2. تنص المادة (2) فقرة ثالثاً على ان دائرة الاحزاب هيّ دائرة شؤون الاحزاب في وزارة العدل. ونقترح ان تكون هذه الدائرة هيئة مستقلة لا ترتبط بأي جهة وتخضع لرقابة مجلس النواب وتكون مسؤولة عن إجازة الاحزاب.

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

3. تنص المادة (23) فقرة ثانياً على ان للحزب الحق في (الإجتماع والتظاهر بالطرق السلمية وفق القانون) ونقترح إضافة عبارة (والإعتصام والدعوة للأحزاب) بعد عبارة الإجتماع والتظاهر.
4. تنص المادة (35) على تنظيم الاحزاب على شكل فروع إقليمية أو محلية ، ويتم بيان حجم ونطاق فروع الحزب في النظام الاساسي وينبغي ان يعبر الهيكل التنظيمي للحزب عن تمكن أعضائهِ إلى حد مناسب عن صياغة الإرادة السياسية للحزب.
5. ومن أجل المزيد من الحرص والوضوح في حماية أموال الاحزاب نرى وجوب إعتبار هذه الاموال في حكم الاموال العامة في تطبيق قانون العقوبات ، وإعتبار القائمين عليها في حكم الموظفين العموميين وبالتالي فإن الافعال الواقعة ضد الحزب وأمواله ، تكيف على إنها وقعة ضد المال العام ومن ثمّ فإن العقوبة تكون مشددة.

قائمة المصادر:

[1] هادي حسن عليوي، احزاب، المعارضة السياسية في العراق 1968 – 2003، بغداد، دار الكتب العلمية، بدون تأريخ.
[2] انور احمد ارسلان، الديمقراطية بين الفكر الفردي والفكر الاشتراكي، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 1971.
[3] ثروت بدوي، النظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1972.
[4] صلاح الدين فوزي، البرلمان، دراسة مقارنة تحليلية برلمان العالم، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 1994.
[5] كيتيل رايموند كارفيلد، العلوم السياسية، ترجمة فاضل زكي محمد، مكتبة النهضة، بغداد، ط2، 1964.
[6] محمد عبد المعز الضر، في النظريات والنظم السياسية، دار النهضة العربية، بيروت، 1973.
[7] محمد كامل ليلة، النظم السياسية، الدولة والحكومة، دار النهضة العربية، بيروت، 1969.
[8] نصر محمد عبد المعز، في النظريات والنظم السياسية، دار النهضة العربية، بيروت، د.ت، 1973.
[9] مجيد قدوري، العراق الجمهوري، المتحدة للطباعة والنشر، بيروت، 1974.
[10] عبدالرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، مطبعة دار الكتب، بيروت، 1982.
[11] القاضي نبيل حياوي، دساتير العراق الجمهوري، المكتبة القانونية، بغداد، ط2، 2009.
[12] علي الاديب، خارطة طريق المعضلة العراق، دار بابل، العراق.
[13] عادل غفوري، احزاب المعارضة العلنية في العراق 1946 – 1954، مطبعة اوفسيت الانتصار، ط1، بدون سنة طبع.

[14] صلاح عبد الرزاق، المرجعية الدينية في العراق والانتخابات البرلمانية وتعزيز الوحدة الوطنية، منتدى المعارف، بيروت، ط1، 2010.

[15] حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الاحزاب العراقية، مؤسسة المعارف للمطبوعات، بيروت، 2007.

[16] جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق 1953 – 1985، بغداد، 1990.

[17] السيد حسن شبر، تاريخ العراق السياسي المعاصر، ط1، مطبعة شريعت، 1427هـ.

[18] اسماء جميل، فالح عبد الجبار، الاحزاب السياسية في العراق، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، 2007.

[19] ابراهيم الجعفري، تجربة حكم، مركز دراسات المشرق العربي.

[20] ابراهيم عبد العزيز شيحا، النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2000.

[21] ابراهيم عبدالعزيز شيحا، النظام الدستوري المصري، دراسة تحليلية، ج2، الاسكندرية، 1993.

[22] ابن قيم الجوزي، الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية، مراجعة احمد عبد الحليم العسكري، القاهرة، 1961.

[23] ابو الاعلى المودودي، نظرية الاسلام السياسية، ترجمة جليل حسن الاصلاحي، دار الفكر، 1969.

[24] ابو يزيد المتيت، النظم السياسية والحريات العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ط4، 1989.

[25] ابيير انسار، الايديولوجيات والمنازعات والسلطة، ترجمة احسان الحصيني، دمشق، 1984.

[26] احسان الامين، الاسلاميون على اعقاب القرن الحادي والعشرين، دار الهدى، 2002.

[27] احمد الموصلي، موسوعة الحركات الاسلامية، بيروت، 2004.

[28] Burdeau (Georges), Traité de science politique, Paris, 1975.

[29] Barilari (Andre), Institutions politiques, Paris, 1998.

[30] الموقع الرسمي لحركة الوفاق للتغيير www.alwifaq-change.com

[31] احمد صقر عاشور، السلوك الانساني في المنظمات، بيروت، 1987.

[32] احمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، الاسكندرية، 2003.

[33] الموقع الرسمي لحزب الدعوة الاسلامية www.al-daawa.org

[34] اسماعيل معارف، الاعلام حقائق وابعاد، الجزائر، 1999.

[35] اوليفية دورهاميل وايف ميني، المعجم الدستوري، بيروت، 1999.

[36] طارق البشري، مؤسسات الدولة في النظم الاسلامية، مجلة المنبر، 1989.

[37] اوليفية دورهاميل وايف ميني، المعجم الدستوري، نفس المصدر.

[38] حازم عمر، الانشقاقات الحزبية ومستقبل الديمقراطية، مصدر سبق ذكره.

[39] ثابت امين عواد، المشاركة عن بعد في الاحزاب، جريدة الاهرام، 2005.

[40] Georges Burdeau, droit constitutionnel, Paris, 1995.

[41] Jacques Cadart, institutions politiques, Paris, 1975.

[42] محمد سليم، التعددية من منظور اسلامي، مجلة منبر الحجر، 1991.

[43] عبدالنور بن عنترة، اشكالية الاستعصاء الديمقراطي، مجلة المستقبل العربي، 2001.

[44] Marcel Prelot, histoire des idées politiques, Paris, 1970.

[45] علي الدين هلال، مؤسسات الدولة الحديثة، مجلة منبر الحوار، 1989.

[46] Leslie Lipson, The Great Issues of Politics, 1970.

[47] Maurice Duverger, la démocratie sans le peuple, Paris, 1967.

[48] هبة رؤوف عزت، منهج النظر في التعدد والشورى، مجلة الكلمة، 1994.

[49] مولود مراد محي الدين، نظام الحزب الواحد، رسالة ماجستير، 2006.

[50] توافي خالد، الظاهرة الحزبية في الجزائر، رسالة ماجستير، 2006.